القسم الأول

1. نبذة عن المجلة:

المجلة الدولية للقانون

مجلة دورية علمية محكمة، نصف سنوية، تصدرها كلية القانون، وتنشرها دار نشر جامعة قطر بلغات ثلاث؛ العربية، والإنجليزية، والفرنسية. منذ تأسيسها عام 2012، تسعى المجلة إلى تبنّي خطاب قانوني معاصر يجتاز الحدود والثقافات. ترحب المجلة بالأبحاث القانونية المعمقة في مجال القانون الوطني والمقارن؛ بما يثري البيئة القانونية القطرية والدولية، ويسهم في إشعاعها وانفتاحها على النظم القانونية المقارنة. وتختص المجلة بنشر الدراسات المقارنة بين القوانين القطرية وغيرها، كما تعنى بنشر التعليق على التشريعات وأحكام المحاكم، وتعتبر منبرًا مفتوحًا يتيح الوصول الحر بما يسهم في تفاعل المؤلفين والكتاب مع قرائهم، على أوسع نطاق، دون التقيد بالحواجز الجغرافية.

ردمد (النسخة المطبوعة): 2505-2710.

ردمد (النسخة الإلكترونية): 2223-859X.

رؤية المجلة

تسعى المجلة إلى إثراء البيئة القانونية القطرية؛ بما ينمي إشعاعها الدولي، وانفتاحها على النظم القانونية المقارنة، دون الاقتصار على القانون الوطني.

يجد القارئ في المجلة إضافة إلى البحوث في القانون القطري، الدراسات البحثية في القانون المقارن والقوانين الأجنبية؛ وبذلك تكون بفضل طابعها الدولي نافذة يطلع من خلالها الباحثون وجمهور القراء على البحوث والدراسات في جميع أنحاء العالم.

تُتيح المجلة الوصول الحر، فهي متاحة إلكترونيًا للجميع على الإنترنت، أما النسخة المطبوعة فهي مدفوعة ويتم توفيرها فقط عند الطلب من خلال التواصل مع إدارة المجلة.

2. موضوعات البحوث ومجالاتها

تختص المجلة الدولية للقانون بنشر الدراسات القانونية الدولية المقارنة، سواء مع القانون القطري، أو مع القوانين الدولية الأجنبية، وتستقبل الأبحاث على هيئة:

- مقالات وأبحاث نظرية وتطبيقية.
- تعليقات على أحكام المحاكم، سواء الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.

- تعليقات على التشريعات، سواء الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.
- مراجعات الكتب القانونية ذات القيمة العلمية العالية في مجال تخصصها، المنشورة حديثًا سواء باللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية، والتعليق عليها.

3. مواعيد النشر

تنشر المجلة الدولية للقانون عددين منتظمين في مارس وسبتمبر من كل سنة، وعددًا خاصًا في ديسمبر يتضمن أبحاث المؤتمر السنوي لكلية القانون بجامعة قطر.

4. هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ. د. سونيا ملاك، أستاذ القانون المدني، كلية القانون، جامعة قطر

Email: selleuch@qu.edu.qa
ORCID: 0000-0003-4019-3620

الأستاذة الدكتورة سونيا ملاك: أستاذ القانون المدني، حصلت على الدكتوراه في القانون الخاص وعلوم الإجرام من جامعة المنار بتونس. درّست بالجامعات التونسية، وعيّنت أستاذًا زائرًا في جامعة آكس أن بروفانس بفرنسا عام 2012. كما شغلت منصب رئيس قسم القانون الخاص بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس. شاركت في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، وانضمت إلى هيئة التدريس بكلية القانون في جامعة قطر منذ سنة 2014، ولديها أبحاث عديدة باللغتين العربية والفرنسية. كما شاركت وترأست العديد من اللجان داخل الكلية وخارجها. أشرفت على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه. ودرّست مقررات عديدة تتعلق بالقانون المدني المقارن، وبمكافحة الفساد في مجال الأعمال، وتشجيع الاستثمار، والمسؤولية المهنية. وترأست فريق عمل تحصل على منحة الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي من 2019 إلى 2021.

لها مجموعة من المؤلفات والبحوث المنشورة في المجلات الدولية في مواضيع شتى في مجال المسؤولية المدنية، وقانون الأسرة والحياة الخاصة والصياغة التشريعية.

هيئة التحرير

أ. د. سامي حمدان الرواشده، كلية القانون، جامعة قطر

Email: samirawashdeh@qu.edu.qa
ORCID: 0000-0002-20176826
SCOPUS author ID: 0000-0002-20176826

الدكتور سامي الرواشده: حصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة مؤتة بالأردن عام 1996، وكان الأول على دفعته. وبعد حصوله على درجة الماجستير في القانون من كلية الحقوق في الجامعة الأردنية عام 1999، عمل محاضرًا في الجامعة الأردنية لمدة عام. سافر بعدها إلى المملكة المتحدة للحصول على الدكتوراه في القانون الجنائي من كلية القانون في جامعة أبردين في بريطانيا، بعد أن حصل على بعثة من الجامعة الأردنية لهذه الغاية. بعد حصوله على الدكتوراه عام 2004، عاد إلى الجامعة الأردنية؛ حيث عين أستاذًا مساعدًا في كلية الحقوق، ورقّي إلى رتبة أستاذ مشارك بتاريخ 2011/7/18. وقد عمل مساعدًا للعميد لشؤون الطلاب للعام الجامعي 2005/2004، ورئيسًا لقسم القانون العام 2006/2005. وهو عضو نقابة المحاميين الأردنيين منذ عام 2007.

التحق بوزارة العدل القطرية كخبير قانوني في مركز الدراسات القانونية والقضائية لمدة عام واحد في الفترة ما بين 2021/2/27 حتى بداية شهر فبراير 2013 حيث تم تعيينه استاذًا مشاركًا في كلية القانون في جامعة قطر. وبتاريخ 2018/4/4 تم ترقيته إلى رتبة أستاذ دكتور. للدكتور الرواشده اهتمامات بحثية في مجال قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية وحقوق الإنسان. كما قام بنشر مجموعة من الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية في العديد من المجلات العربية والأجنبية المصنفة ضمن قائمة سكوبس. وله مؤلفان: شرح قانون العقوبات القطري: الجرائم الواقعة على الأشخاص سنة 2016، وشرح قانون العقوبات القطري: الجرائم الواقعة على الأموال سنة 2020.

أ. د. خالد صالح الشمري، كلية القانون، جامعة قطر

Email: khaled.alshamri@qu.edu.qa

ORCID: 0000-0002-6840-9932

الدكتور خالد صالح الشمري، أستاذ القانون الجنائي المساعد بكلية القانون - جامعة قطر، تحصل الدكتور الشمري على درجة البكالوريوس في القانون من كلية القانون بجامعة قطر، كما حصل على درجة الماجستير والدكتوراه في القانون

الجنائي من جامعة أنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يعتبر أحد خريجي مركز قطر للقيادات (فئة القيادات المستقبلية) في عام 2019. وقد شارك الدكتور خالد الشمري بأوراق علمية في العديد من المؤتمرات الدولية على سبيل المثال، وليس الحصر، المؤتمر العالمي التاسع عشر للجمعية الدولية لعلم الجريمة، ومؤتمر الأمم المتحدة في منع الجريمة والعدالة الجنائية في اليابان. وفي المجال البحثي ساهم في تأليف "كتاب شرح قانون العقوبات: القسم الخاص – جرائم الأشخاص وجرائم الأموال"، علاوة على العديد من المنشورات البحثية في مجال القانون المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية في العديد من المجلات القانونية داخل دولة قطر وخارجها. وقد كان مجال هذه الأبحاث في قانون العقوبات القطري وقانون العقوبات الأمريكي وقانون العقوبات الفرنسي، بالإضافة إلى العديد من الأبحاث المتعلقة بقانون الإجراءات الجنائية القطري وقانون الإجراءات الجنائية الأمريكي. وقد حصل مؤخرا على منحتين بحثيتين من الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي.

أ. د. ايمان نابوش، كلية القانون، جامعة قطر

Email: enaboush@qu.edu.qa
Scopus author ID: 57218628319
ORCID: https://orcid.org/0000-0003-1182-821X
Research Gate ID https://www.researchgate.net/profile/Eman-Naboush-2

حصلت الدكتورة ايمان نابوش على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة دمشق، سوريا وعلى درجة الماجستير في القانون التجاري والبحري من جامعة سوانزي، بريطانيا، وعلى درجة الدكتوراه في القانون التجاري والجوي من جامعة جلاسكو كاليدونيان، بريطانيا. تم تعيينها أستاذاً مساعداً في كلية الحقوق في عدة جامعات في سوريا وسلطنة عمان والامارات العربية المتحدة. في عام 2021 تم تعيينها أستاذ مساعد في كلية القانون في جامعة قطر. قامت بتدريس عدة مقررات لطلاب البكالوريوس والماجستير. وقدمت عدة أوراق بحثية في عدة مؤتمرات دولية. من اهتماماتها البحثية قوانين النقل والتأمين وحماية حقوق المستهلك وقانون الأعمال وقانون التجارة الدولية والمسؤولية المدنية. كما قامت بنشر مجموعة من الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية في العديد من المجلات العربية والأجنبية المصنفة ضمن قائمة سكوبس. لقد ساهمت في تطوير المناهج من خلال المشاركة في عدة لجان مخصصة لهذا الغرض في جامعة الشارقة وجامعة صحار. حيث ساهمت في إعداد ملف الاعتماد الأكاديمي لبرنامج الماجستير في قانون الجو والفضاء وملف الاعتماد الأكاديمي لدرجة البكالوريوس في جامعة الشارقة. وفي جامعة صحار شاركت بفعالية في إعداد تقرير جامعة صحار المقدم لهيئة الاعتماد الأكاديمي العمانية بالإضافة إلى ذلك كانت عضوًا في لجنة إعداد الخطة الإستراتيجية لكلية الحقوق في جامعة الشارقة.

أ. د. عماد أنطوان ابرهيم، كلية القانون، جامعة قطر

Email: imad.ibrahim@qu.edu.qa
SCOPUS author ID: 36189884000
ORCID Identifier: 0000-0002-3794-2187

الدكتور عماد أنطوان إبراهيم هو أستاذ باحث مساعد ومدير مشاريع بحثية في مركز القانون والتنمية (CLD)، كلية القانون، جامعة قطر، الدوحة، قطر. وهو أيضًا باحث مشارك في gLAWcal - مبادرة القانون العالمي للتنمية المستدامة، إسيكس، المملكة المتحدة وزميل أبحاث غير مقيم في مركز الابتكار في أبحاث الغاز واستخدامه (CIGRU) ومعهد أمن المياه والعلوم (IWSS)، جامعة وست فيرجينيا ، الولايات المتحدة. يعمل على القضايا العالمية من منظور قانوني وتفاعلها مع مجالات أخرى مثل التقنيات الناشئة على مدى العقد الماضي. يشارك حاليًا في العديد من المشاريع من منظور قانوني وترابطها مع التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في أماكن مثل جنوب إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى والصين. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في القانون من معهد القانون والسياسة والتنمية (DIRPOLIS) ، مدرسة سانت آنا للدراسات المتقدمة ، بيزا ، إيطاليا ؛ ماجستير في الدراسات الأوروبية متعددة التخصصات ، من كلية أوروبا ، بروج ، بلجيكا ، وبكالوريوس في القانون من الجامعة اللبنانية " Filiere Francophone de Droit" ، بيروت ، لبنان.

أ. د. حمد الحبابي، كلية القانون، جامعة قطر

Email: halhababi@qu.edu.qa
ORCID: 0000-0001-9935-9846

الدكتور حمد الحبابي، أستاذ القانون العام المساعد، بكلية القانون، بجامعة قطر. تخرج في جامعة قطر حاصلاً على درجة البكالوريوس في عام 2015، ثم التحق بجامعة قطر، وبالأخص، ببرنامج الابتعاث في 2016 ليتحصل على درجة الماجستير في القانون الأميركي ربيع 2018 من جامعة Boston University في ولاية Massachusetts الأميركية. ثم التحق ببرنامج الدكتوراه ليتخصص في مسار القانون الدستوري، ليحصل على درجة الدكتوراه من جامعة Washington University in St. Louis في ولاية ميزوري الأميركية في ربيع 2020. التحق الدكتور الحبابي بالسلك الأكاديمي في خريف 2020 ليقوم بتدريس عدة مقررات تباعاً، منها: القانون الدستوري، القانون الإداري، الوظيفة العامة، إدارة العقود في جامعة قطر وكأستاذ زائر في كلية أحمد بن محمد العسكرية. حصل الحبابي، مؤخراً، على قبول للنشر، ولديه بحث يخضع للمراجعة في مجلة مفهرسة على قائمة سكوبس. أيضاً، لدى الحبابي مشروعان يتعلقان ببحث خاص بأمن المعلومات، والآخر منحة بحثية داخلية تتعلق بكتاب مرجعي. وقد حكم العديد من الرسائل والكتب المرجعية المتعلقة بالموضوعات القانونية المتنوعة ضمن إطار القانون العام.

أ. د. محمد كمال شرف الدين، أستاذ القانون الخاص بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المنار، تونس

Email: cabinet.charfeddine.avocat@gmail.com

أ. د. محمد كمال شرف الدين: تحصل على الإجازة من كلية القانون باريس الجنوبية، وعلى الماجستير في القانون المدني والقانون التجاري من كلية السوربون بفرنسا، وعلى دكتوراه دولة من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، أستاذ جامعي ومحامٍ بالمحاكم التونسية، ومحكم دولي معتمد بالغرفة التجارية بباريس، ومركز التحكيم بفيينا. كما أنه ممثل تونس بمنظمة **اليونيدروا**، وعضو بالجمعية الدولية هنري كبيتان بباريس. وهو مؤسس الجمعية التونسية للقانون الخاص، وعضو سابق لمركز المصالحة والتحكيم بتونس. أسس مخبر القانون المدني بكلية الحقوق بتونس وله منشورات عديدة باللغتين العربية والفرنسية. شارك في مؤتمرات دولية عديدة.

أ. د مصطفى مكي، أستاذ القانون الخاص بجامعة باريس 13، مدير مشارك، مختبر القانون والحريات، جامعة شرق باريس-كريتل IRDA، أستاذ زائر في جامعات عديدة، فرنسا

Email: musmekki@yahoo.fr

أ. د مصطفى مكي: يعمل منذ 2007 أستاذًا بجامعة باريس 13، وأستاذًا بجامعة كليرمون فيران 2005-2007

2005 الدراسات العليا في القانون الخاص والعلوم الجنائية. محاضر في جامعة بانثيون أساس (باريس 2) 2004. حصل على دكتوراه في القانون من جامعة بانثيون سوربون (باريس 1) 2004، ودبلوم في القانون الخاص من جامعة بانثيون سوربون (باريس 1)، ومن جامعة باريس 13 في 1996. نائب العميد المسؤول عن العلاقات الدولية (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية).

الموقع الشخصي:https://mustaphamekki.openum.ca/

د. عباس البورهاشمي، رئيس المعهد الكندي لخبرة القانون الدولي، كندا

Email: abbas.poorhashemi@gmail.com

د. عباس البورهاشمي: يشغل منصب رئيس المعهد الكندي لخبرة القانون الدولي(https://cifile.org/) (CIFILE) ورئيس تحرير مجلة (CIFILE) للقانون الدولي(CJIL). حاصل على درجة الدكتوراه. في القانون الدولي من جامعة روبرت شومان (ستراسبورغ، فرنسا)، وزمالة ما بعد الدكتوراه من جامعة كيبيك في مونتريال (UQAM) كندا. له عدد كبير من المنشورات في القانون الدولي.

عمل على مدى السنوات العشر الماضية من حياته المهنية كأستاذ مساعد في جامعة (IAU) وباحثًا مشاركًا في مركز دراسة القانون الدولي والعولمة (CEDIM) في جامعة كيبيك في مونتريال، اكتسب خبرة بحثية واسعة في مجالات: القانون الدولي، القانون البيئي الدولي، التحكيم الدولي، حقوق الإنسان، السوابق القضائية، القانون الجنائي البيئي، المسؤولية الدولية (باللغات الإنجليزية والفرنسية والفارسية).

درّس العديد من المقررات؛ منها: القانون الدولي، القانون البيئي الدولي، التحكيم الدولي، حقوق الإنسان، الفقه، القانون الجنائي البيئي، المسؤولية الدولية، المعاهدات البيئية الدولية.

غوغل سكولار: https://scholar.google.com/citations?user=4zvnmQEAAAAJ&hl=en
لينكد اين: https://www.linkedin.com/in/abbas-poorhashemi/

أ.د بيتر ملانزوك، عضو لجنة الخبراء التجاريين الدوليين، محكمة الشعب العليا الصينية، العميد السابق وأستاذ كرسي، كلية الحقوق، جامعة هونج كونج (HKU)

Email: mail@malanzczuk.com

أ.د بيتر ملانزوك: أستاذ بكلية الحقوق بجامعة هونغ كونغ (HKU)، وعضو في المجلس الاستشاري الأكاديمي لجامعة هايدلبرغ. كما أنه عضو في لجنة الخبراء الدولية التابعة للمحكمة الشعبية العليا في الصين. وعضو في مجلس إدارة محكمة شنتشن للتحكيم الدولي(SCIA) بالصين، ورئيس لجنة التطوير الاستراتيجي وتعديل القواعد التابعة للهيئة. عضو في اللجنة الاستشارية للحكومة الشعبية لبلدية شنتشن بشأن تدويل شنتشن. وهو مؤسس ومستشار مركز بالي الدولي للتحكيم والوساطة (BIAMC) في إندونيسيا.

يعمل ملانزوك أيضًا كمحكم في المنازعات التجارية والاستثمارية الدولية، وهو عضو في عدد من لجان مؤسسات التحكيم بمركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي(HKIAC) ، ولجنة تحكيم غرفة التجارة الدولية (هونج كونج)(ICC-HK) ، لجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري الدولي الصينية(CIETAC) ، ولجنة التحكيم في بكين(BAC) ، ولجنة التحكيم في قوانغتشو(GZAC) ، محكمة (Shenzhen) للتحكيم الدولي(SCIA) ، وجمعية التحكيم الصينية CAA) تايبيه، ومركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم (KLRCA)لجان التحكيم والتحكيم وهيئة التحكيم التجاري الكوري (KCAB) وهو عضو في جمعية القانون الدولي(ILA).

حصل بيتر ملانزوك على الأستاذية الفخرية من جامعة (Nankai) (1997)، والجامعة الصينية للسياسة والقانون (1998)، وجامعة بكين (1999)، وجامعة (Shenzhen) (2003)، وجامعة (Nanjing) (2005)، وجامعة الشعب (Renmin) في الصين. (2007). كان أستاذًا زائرًا في العديد من الجامعات والمؤسسات الأخرى في أوروبا وأمريكا الشمالية وإفريقيا وآسيا، بما في ذلك كلية ميشيغان للحقوق، وكلية بولت هول للحقوق (جامعة كاليفورنيا في بيركلي) وجامعة ولاية موسكو (لومونوسو) وجامعة أديس آبا، إثيوبيا، والجامعة العبرية القدس. كان البروفيسور مالانتشوك زميلًا علميًا خارجيًا في معهد ماكس بلانك لوكسمبورغ لقانون الإجراءات الدولي والأوروبي والتنظيمي (2013-14).

الموقع الشخصي: http://www.malanczuk.com/

الهيئة الاستشارية

د. عبد الله المسلماني، المحامي بمحكمة التمييز (قطر)، ومستشار القانون الدولي

د. عبد الله المسلماني: تحصل على ماجستير في القانون الدولي من بريطانيا 1984. وعلى دكتوراه في القانون الدولي من جامعة لندن 1989. عمل بوزارة الخارجية في السلك الدبلوماسي منذ عام 1976، سكرتيرًا إلى عام 1989. عين مديرًا للقسم الفني بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، 1989. وشغل خطة أمين عام مجلس الوزراء منذ عام 1995. وعين رئيس اللجنة الدائمة للشؤون التشريعية منذ عام 2001. ودرّس بجامعة قطر كأستاذ زائر. كما أنه عضو مجلس جامعة قطر لمدة ثلاث سنوات بدءًا من 1995. ووكيل لدولة قطر أمام محكمة العدل الدولية (1997-2001). وحضر دورتي الجمعية العامة للأمم المتحدة عامي 1978، 1979. كما أنه عضو جمعية الفقهاء الدولية. وصدر له العديد من الكتب القانونية في مجالات عديدة، مثل: "قانون مجلس التعاون لدول الخليج العربية". ومصنفات أخرى في القانون الدولي.

مرفق السيرة الذاتية

الشيخ الدكتور ثاني بن علي آل ثاني، المحامي بمحكمة التمييز (قطر)، ممثل دولة قطر في محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية

الشيخ الدكتور ثاني بن علي آل ثاني: محامٍ تبوأ مكانة ممتازة ومتميزة في مجال المحاماة والتحكيم. حصل على درجة الدكتوراه في القانون التجاري من جامعة القاهرة. عضو بلجنة التوفيق والتحكيم بغرفة قطر. عضو عامل في جمعية

المحامين بدولة قطر. حصل على شهادة الماجستير من الأكاديمية العربية، وعلى دكتوراه من جامعة القاهرة. وعلى شهادة محكم دولي من غرفة قطر للتحكيم، وذو خبرة متميزة فيه. تابع العديد من الدورات القانونية المتخصصة في القانون المدني والجنائي. شارك في العديد من الندوات واللقاءات القانونية المتخصصة، ولديه خبرة متميزة في العديد من المجالات القانونية من خلال عمله ودراساته. مستشار قانوني ووكيل للعديد من السفارات العربية والأجنبية بدولة قطر. له عديد من الشركات الرائدة، المحلية والدولية.

السيرة الذاتية: https://althanilawfirm.com/about-us/

أ. د. دومنيك دامبرا، أستاذة بالجامعات الفرنسية، رئيسة مركز القانون الخاص، مديرة مدرسة الدكتوراه، كلية القانون، ستراسبورغ، فرنسا

البروفيسورة دومينيك دامبرا: شغلت رئيس مركز القانون الخاص ومدير مدرسة الدكتوراه في كلية الحقوق في ستراسبورغ بفرنسا. مديرة مركز النظام الأساسي الخاص (EA 1351) منذ 1 يناير 2018. عملت رئيسًا لقسم القانون الخاص بكلية الحقوق والعلوم السياسية في ستراسبورغ من مايو 2014 إلى سبتمبر 2018. تم تكليفها بمهمة مدير مشروع آسيا، ووكيل وزارة الرئاسة للعلاقات الدولية في جامعة ستراسبورغ من 1 سبتمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012. كانت أول نائب رئيس مجلس إدارة جامعة روبرت شومان، من سبتمبر 2003 إلى ديسمبر 2008. كما شغلت منصب رئيس لجنة المالية والأشغال 2003-2008، وكذلك مهمة نائب رئيس قسم التأديب بمجلس إدارة الجامعة.

السيرة الذاتية: http://cdpf.unistra.fr/fileadmin/upload/CDPF/CV_des_enseignants/Fiche_Dominique_d_Ambra.pdf

أ. د. محمد حسين الفيلي، أستاذ القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الكويت.

الدكتور محمد حسين الفيلي، حصل على الدكتوراه في القانون العام عام 1991، من جامعة CAEN الفرنسية، وكان موضوع أطروحته "حرية الصحافة في الكويت"، ومنذ ذلك العام وهو عضو هيئة التدريس في قسم القانون العام بجامعة الكويت. تم الاستعانة به كمستشار للجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في مجلس الأمة عام 1995، وعضو هيئة الخبراء الدستوريين؛ التي أنشأت في مجلس الأمة عام 2014، وهي مكلفة بتقديم المشورة القانونية بواسطة رئيس المجلس. عضو المائدة المستديرة لدراسات القضاء الدستوري في مركز (Louis Favoreu) بجامعة (Aix EN Provence) في فرنسا. تم منحه وسام السعفة الذهبية بدرجة فارس، وهو وسام خاص بالنشاط الثقافي والفكري تمنحه الحكومة الفرنسية. تم تكليفه برئاسة المكتب

الثقافي الكويتي في باريس عام 2006. عضو هيئة التحرير في مجلة عالم الفكر التي تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون، وعضو هيئة تحرير مجلة المحامي التي تصدر عن جمعية المحامين الكويتية.

الموقع الشخصي: http://alfililaw.com/index.php/9-uncategorised

أ. د. دوغلاس دبليو أرنر، أستاذ القانون، جامعة هونغ كونغ.

دوغلاس دبليو أرنر: أستاذ القانون في مؤسسة كيري هولدينغز، وزميل أول في RGC ، وعميد الدراسات العليا المشارك بكلية الحقوق في جامعة هونغ كونغ. شارك في التأسيس وهو مدير الكلية لقانون الامتثال والقانون وقانون الشركات والقانون المالي.

كان دوغلاس أستاذًا زائرًا في جامعات ديوك، وهارفارد، وماكجيل، وملبورن، وسنغافورة الوطنية، وكوين ماري في لندن، ونيو ساوث ويلز، وشنغهاي، وزيورخ، وجامعة المالية والاقتصاد، ومعهد هونج كونج للأبحاث النقدية، IDC هرتسليا. وقد ألقى محاضرات وشارك في تنظيم مؤتمرات وندوات وشارك في مشاريع إصلاح القطاع المالي في جميع أنحاء العالم.

الموقع الشخصي على غوغل سكولار: https://scholar.google.com/citations?user=-nCnn2IAAAAJ&hl=en

5. الفهرسة والتصنيف الدولي

المجلة الدولية للقانون مفهرسة في المواقع التالية: دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ)، معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي (ARCIF)، دار المنظومة (Al Mandumah)، آي فور أو سي (I4OC)، غوغل سكولار (Google Scholar)، إبسكو (EBSCO)، كروسريف (Crossref)، فضلًا عن Arab World Research Source, Westlaw Gulf, HeinOnline, ROAD.

كما أن المجلة الدولية للقانون عضو في رابطة دور النشر الجامعية (AUP)، ورابطة الناشرين العلميين المحترفين (ALPSP)؛ عبر دار نشر جامعة قطر.

معلومات الاتصال

نفسها

القسم الثالث: (Third Side Bar)

القسم الثاني: تقديم طلب نشر

1. متطلبات النشر

كما هي في الموقع (author checklist)

2. دليل المؤلف

مقدّمة

يهدف هذا الدليل الصادر عن المجلة الدولية للقانون، الذي تأمل اتّباع جميع المبادئ التوجيهية الواردة فيه بحذافيرها، إلى مساعدة المؤلفين، والمراجعين، والمحرّرين، وأعضاء المجلة الدولية للقانون في اتباع قواعد موحدة وثابتة تطبق على جميع المقالات المنشورة لدى المجلة، وذلك لرفع مستوى النشر فيها، ولتسهيل وتسريع عملية المراجعة والنشر..

1. تعريف المؤلف

يعد مؤلفًا كل من انطبقت عليه الشروط الثلاثة التالية:

- أسهم في الخروج بفكرة الدراسة وتحديد بنيتها أو في الحصول على البيانات وتحليلها وتفسيرها.
- صاغ العمل الكتابي أو راجعه من منظور نقدي.
- قدّم الموافقة النهائية على نسخة العمل الكتابي المقدّمة للنشر.
- يشترط في الأبحاث التي يقدمها باحثان أو أكثر للمجلة أن يتحصل الباحث المتقدم للنشر على موافقة كل المشاركين معه في البحث.

2. كلمة الشكر

تقتضي أدبيات النشر وجود كلمة شكر يعبر فيها الباحث عن امتنانه لجهة النشر، ولكل من أسهم بشكل قيّم في البحث، ويمكن أن تورد في الهامش.

3. مصادر التمويل

يجب إدراج كل مصادر تمويل الأبحاث في المقالة. ويتعيّن في هذا القسم كتابة الأسماء الكاملة للجهات المانحة، وليس اختصاراتها.

1. إرشادات الكتابة

أولًا: الضوابط الموضوعية للنشر

1- يجب أن يكون البحث أصيلًا لم يسبق نشره من قبلُ؛ سواء جزئيًا أو كليًا، وألا يكون مقدمًا للنشر في جهة أخرى.
2- يجب أن يتسم البحث بالجدة، وأن يكون له إسهام واضح في مجاله.
3- يلتزم الباحث بقوانين حماية الملكية الفكرية وضوابط النزاهة والأمانة العلمية وأصول البحث العلمي وأخلاقياته.
4- تُقبل البحوث المقدمة بإحدى اللغات؛ العربية والإنجليزية والفرنسية.

5- يذكر في كل عدد من أعداد المجلة "يتحمل المؤلفون المسؤولية عن البيانات والآراء الواردة في هذا المنشور. ولا تمثل هذه الآراء بالضرورة وجهات نظر إدارة المجلة أو دار نشر جامعة قطر".

6- يجب أن يلتزم البحث قواعد اللغة المكتوب بها البحث من حيث وضوح أسلوب الكتابة وسلامة اللغة والتعبير والدقة من حيث قيمة المراجع العلمية المعتمدة وجدّتها وتنوّعها.

7- يجب اتباع الأصول والقواعد العلمية وكافة المحتويات الرئيسية المرعية في البحث العلمي القانوني.

8- يجب أن تكون المصادر والمراجع المكتوبة باللغة العربية مذكورة أيضًا في قائمة المراجع، وتتم رومنتها بالحروف اللاتينية، وإدراجها ضمن قائمة المراجع الأجنبية ويتم ترتيبها ألفبائيًا. ويجب ترتيب بيانات المراجع العربية التي استخدمت في الرومنة بنفس ترتيب معلومات المصدر.

9- يتراوح حجم البحث بين 6000-15000 كلمة كحد أقصى، مع احتساب هوامش، ومصادر وملاحق البحث (إن وجدت) من ضمنها.

10- يمكن للمجلة استلام طلب نشر بحث مستل من رسالة ماجستير أو دكتوراه؛ بناءً على ضوابط صارمة تتعلق بجودة البحث والإضافة العلمية التي يحققها. ويتم الإفصاح عن هذا الموضوع عند تقديم طلب النشر وفي نموذج "تعهد وإقرار المؤلف" الذي يستوجب الإشارة إلى ذلك في الهامش الأول، حيث يتم ذكر اسم المشرف على الرسالة بعد اسم الطالب واسم الجامعة والبرنامج.

هيكل البحث:

بالرغم من أن تقسيم البحث العلمي لا يمكن أن يكون محددًا تمامًا بطريقة واحدة، وقد يختلف التقسيم بين بحث الى آخر بشكل طفيف، لكن هيكلية البحوث القانونية غالبًا ما تكون على الشكل الذي توصي المجلة باعتماده عند التقديم، كما يلي:

المقدمة: تعريف موضوع ومصطلحات البحث – لمحة تاريخية إن وجدت – الإطار النظري للبحث –أهمية البحث –إشكالية البحث – فرضيات البحث – أهداف البحث – منهج البحث – الإعلان عن خطة البحث إجمالا، وليس الخطة المفصلة.

يقسم البحث إلى مباحث تحتوي المطالب، ومنها إلى الفروع – (إن وجدت)، وإذا تطرق التفريع لما دون هذا المستوى تكون التسمية أولا ... ثانيًا: .....الخ، وذلك كما هو مفصل بالنموذج أدناه:

مستوى العنوان الرئيس	مثال 2
Heading 1	المبحث الأول: المبحث الثاني: المبحث الثالث:
Heading 2	المطلب الأول: المطلب الثاني: المطلب الثالث:
Heading 3	الفرع الأول: الفرع الثاني: الفرع الثالث:
Heading 4	أولًا: ثانيًا: ثالثًا:

ويمكن بيان ذلك بما يلي:

المبحث الأول: .....

تمهيد للمطالب

المطلب الأول:.....

إن وجدت فروع لا بد من تقديمها

الفرع الأول....

الفرع الثاني....

المطلب الثاني.....

الفرع الأول....

الفرع الثاني....

المبحث الثاني: .....

بنفس تقسيمات المبحث الأول.

الخاتمة: تلخص النتائج الأساسية للبحث وتوصياته (إن وجدت)، ويمكن اقتراح مواضيع مستقبلية متعلقة بالبحث.

ثانيًا: الضوابط الفنية لصفحة عنوان المقالة والملخص (يكتب باللغتين العربية والإنجليزية)

تورد صدر الصفحة التواريخ الثلاثة الخاصة بالمقال (تعبأ من قبل هيئة التحرير)

تاريخ الإرسال: .. / .. / .... تاريخ التحكيم: .. / .. / .... تاريخ القبول: .. / .. / ....

عنوان المقالة: .....

الاسم الكامل للباحث الأول (الاسم مجردًا بدون أي ألقاب علمية أو مهنية) .....

اللقب العلمي، والانتماء المؤسسي.....(مثلا: أستاذ القانون الدولي المشارك)، الجامعة.....، البلد....

البريد الإلكتروني..... (يكتب مباشرة دون النص على كلمة البريد الإلكتروني)

الاسم الكامل للباحث الثاني (الاسم مجردًا بدون أي ألقاب علمية أو مهنية) ..... (في حال وجود باحث/ باحثين مشاركين)

اللقب العلمي، والانتماء المؤسسي.....(مثلا: أستاذ القانون الدولي المشارك)، الجامعة.....، البلد....

البريد الإلكتروني..... (يكتب مباشرة دون النص على كلمة البريد الإلكتروني)

ملخص

يكتب ملخص للبحث في فقرة لا تتجاوز **200 كلمة** يتناول:

أهداف البحث: تتضمن أهداف البحث أجوبة عن سبب اختيارك لكتابة هذا البحث، فما الموضوع الذي ناقشته؟ وإذا كان بحثك مبنيًا على الدراسات السابقة فما الذي دعاك للقيام به إذًا؟ (اشرح باختصار لماذا قمت بالبحث؟) هذه فرصة لتشرح للقارئ سبب اختيارك للموضوع وأهميته، وأعلم القارئ بمحور الموضوع والمناقشة التي يدور حولها البحث ومحور ما توصلت إليه.

منهج الدراسة: صف ما قمت به. اشرح للقارئ هنا بالضبط ماذا فعلت حتى توصلت إلى النتائج التي ذكرتها. ما المنهج الذي اتبعته في بحثك؟ (الاستقرائي، التحليلي، الاستنباطي، التاريخي، الوصفي، دراسة الحالة ...إلخ).

ما الأدوات والوسائل، أو الإحصاءات التي استخدمتها واعتمدت عليها في دراستك؟ فمثلًا هل عملت استمارة مقابلات ثم استفدت من نتائجها؟ هل أجريت اختبارات علمية؟ هل قمت بقراءة ما سبق وبنيت عليه نتائج بحثك؟

النتائج: اشرح بالضبط ما توصلت إليه الدراسة، وكيف أجابت الدراسة عن الأسئلة التي كنت تبحث عنها، أو هل أكدت الدراسة الفكرة، أو النظرية التي بنيت عليها دراستك؟ (يجب أن تحدد بالضبط ما توصلت إليه دراستك، من غير تعميم، ولا مبالغة ولا توقعات لا تتحملها الدراسة).

أصالة البحث والجديد فيه، أو قيمته العلمية: هنا تشرح للقارئ قيمة بحثك العلمية فيما قدمه من معلومات جديدة ونتائج، ويمكن أن تتكلم أيضا عن مدى مساهمة بحثك في الدراسات المستقبلية، وأن تذكر بعض التوصيات.

الكلمات المفتاحية: .....، .....، .....، .....، ..... (وهي كلمات ذات دلالة على الموضوع تيسر للباحثين الوصول إلى البحث، لا **تزيد على خمس كلمات**، يفصل بين الكلمات بفاصلة، **ولا توضع** نقطة في النهاية)

(يقدم الباحث جميع البيانات أعلاه باللغة الإنجليزية أيضًا في صفحة منفصلة، وفي حال كان المقال الأصل باللغة الفرنسية تقدم البيانات باللغتين العربية والإنجليزية أيضًا، كلا في صفحة مستقلة).

Received: ../../.. Reviewed: ../../.. Accepted: ../../..

Article title…… (Bold font size 14)

Full name of the first author (bold 12 point)
Title……., Affiliation/University……., Country……...
Email……

Full name of co-author
Title……., Affiliation/University……., Country……...
Email……

Abstract
Identical translation of Arabic abstract in about 200 words includes below points:

Research purpose: research objectives shall include answers to why you chose to write this research paper. What topic did you discuss? And if your research is based on previous studies, what prompted you to do this research then? (Explain briefly why you did the research?) This is an opportunity to explain to the reader why you chose the topic and its importance, and inform them of the topic and discussion around which the research revolves, and the focus of your findings.
Study Design/methodology/approach: describe what you have done. Explain to the reader here exactly what you did to reach the findings you mentioned. What approach did you use in your research? (Some of the approaches followed in Islamic studies are: the inductive, analytical, deductive, historical, descriptive, and case study approach)
What tools, methods, or statistics did you use and based your study upon? For example, did you make an interview form and then benefit from its outcomes? Have you done scientific tests? Did you read the above and base your search results on ?
Findings: explain accurately what the study found, and how the study answered the questions you raised, or did the study indorse the idea or theory on which your study was based? (You should specify exactly what your study found, without generalization, exaggeration).
Research originality/value: here you explain to the reader your research's scientific value with the new information and results it found. You can also talk about the extent to which your research contributes to future studies, and mention some recommendations.

Key words: ……..; ……..; ……..; ……..; …… (5 to 8 key words – note: separator is semi column and no dot at the end)

ملحوظة: في كتابة الملخص لا توضع عناوين جانبية لكل فكرة، بل يبدأ الباحث بكتابة الفكرة في فقرة بصورة مباشرة.

Note: *The abstract is only about 200 words, and each subheading should be stated directly and briefly.*

ثالثًا: ضوابط كتابة نص البحث

1- **نوع الخط:** تكون الكتابة بخط نوع Times New Roman بجم 12 للمتن و10 للهامش، بين الأسطر متعدد 1.15 نقطة في المتن، و1 في الهامش. ويتم اعتماد خط غامق اللون (Bold) للعناوين الرئيسية، ولعناوين الجداول والرسومات.

2- **تنسيق الفقرات:** لا تترك مسافات قبل الفقرة أو بعدها إلا لضرورة الاقتباس عند الحاجة، ويزاح السطر الأول من الفقرة بمقدار 0.6 سم، أما التباعد فيكون قبل الفقرة: 0 نقطة، وبعدها: 6 نقاط.

3- **الهوامش:** تكون هوامش الصفحات من كافة الجهات 1 انش (2.5 سم)، أو ما يسمى (normal margin) في الملف word.

4- **الأحرف المائلة والعريضة:** عوضًا عن التسطير السفلي (underline) يمكن – عند الحاجة – كتابة الكلمات بالأحرف المائلة (italic) في الإنجليزية، أما في العربية فيستخدم الخط العريض (Bold) بدلا عن المائل.

5- **أرقام الصفحات:** يجب أن تظهر على كلّ الصفحات، في أسفل الصفحة.

6- **الرسومات والأشكال والجداول:** يتم ترقيم الرسومات والجداول بشكل متسلسل في الورقة البحثية كاملة، (مثل: الجدول (1)، الشكل (1) ...)، وفي حال تعدد الأجزاء في الأرقام، ينبغي تصنيف كل جزء (على سبيل المثال الشكل 1 (أ)، الشكل 1 (ب)، ويجب إرفاق الجداول والأشكال والصور في ملفات منفصلة بعد تسميتها وترقيمها بحسب ورودها في البحث وبجودة عالية تصلح للتصميم.

رابعًا: التوثيق:

أ- ضوابط الهوامش

- تعتمد المجلة أسلوب التوثيق في الهامش، وليس في نهاية البحث ولا داخل النص، بحيث تدرج مصادر الاقتباس في الحواشي أسفل كل صفحة، على أن يشار إليها في متن المادة بالترقيم، مثلًا: 1 بحيث إذا نقرت زر (الفأرة) على الرقم انتقل إلى موضع الهامش آليًا.
- يتم توحيد ترقيم الهوامش 1، 2، 3.... (دون قوسين)، ولا خط بعد الرقم، وبشكل متسلسل، مع **عدم** بدء الترقيم من جديد عند الانتقال إلى صفحة جديدة.
- تلحق بنهاية البحث قائمة بالمراجع المستخدمة في البحث.

ب- نماذج توثيق المراجع العربية:

1- توثيق الكتب:

أولًا: في الهامش:

اسم المؤلف (الاسم الأول بعده الاسم الأخير)، **اسم الكتاب عريض**، الجزء و/أو المجلد (إن وجد)، الطبعة، الناشر، مكان النشر، السنة، رقم الصفحة.

مثال: محمد حسن محمد علي. **جرائم الإرهاب الدولي واختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظرها**، ط 3، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2013، ص 18-20.

ثانيًا: في قائمة المراجع:

اسم المؤلف (الاسم الأخير، الاسم الأول). **عنوان الكتاب عريض**، الطبعة، الناشر، مكان النشر، سنة النشر.

مثال: علي، محمد حسن محمد. **جرائم الإرهاب الدولي واختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظرها**، ط 3، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2013.

* في حال وجود أكثر من مؤلف للكتاب أو للبحث يجب ذكر أسماء جميع المؤلفين بحسب ترتيب ورود أسمائهم في الكتاب أو البحث.

مثال: نادرة شلهوب ومصطفى عبد الباقي، **القضاء والصلح العشائري و أثرهما على القضاء النظامي في فلسطين**، معهد الحقوق، بيرزيت، 2003، ص 83.

وفي قائمة المراجع:

شلهوب، نادرة وعبد الباقي، مصطفى. **القضاء والصلح العشائري و أثرهما على القضاء النظامي في فلسطين**، معهد الحقوق، بيرزيت، 2003.

ملاحظة: لا يذكر رقم الجزء أو المجلد أو الصفحة في قائمة المراجع.

2- **المقالات والبحوث وفصول الكتب:**

أولًا: في الهامش:

اسم المؤلف (الاسم الأول بعده الاسم الأخير)، "عنوان الدراسة أو البحث بين ظفرين"، **عنوان المجلة عريض**، جهة الإصدار، المجلد والعدد باختصار (مج الرقم، ع الرقم)، سنة النشر، رقم الصفحة.

مثال: عبد الله عوض العجمي، "تأثير الألعاب الالكترونية في التكوين العقدي لدى الناشئة"، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ع 108، 2017، ص 37.

ثانيًا: في قائمة المراجع:

اسم المؤلف (الاسم الأخير، الاسم الأول). "عنوان الدراسة أو البحث بين ظفرين"، **عنوان المجلة عريض**، جهة الإصدار، المجلد والعدد باختصار (مج. رقم، ع رقم)، تاريخ النشر.

مثال: العجمي، عبد الله عوض. "تأثير الألعاب الالكترونية في التكوين العقدي لدى الناشئة"، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، ع 108، 2017.

3- توثيق مصدر إلكتروني:

أولًا: في الهامش:

اسم مؤلف، عنوان البحث بين ظفرين""، تاريخ الزيارة: ../../...، الموقع الإلكتروني.

مثال: عارف الشعال، "التقادم في القانون المدني: الغاية والأسباب"، تاريخ الزيارة: 2019/6/2، https://www.law-arab.com/2015/02/Statutory-limitations-civil-law.html.

ثانيًا: في قائمة المراجع:

الاسم الأخير، الاسم الأول. ثم بقية البيانات كما وردت في توثيق المرجع في الهامش.

مثال: الشعال، عارف. "التقادم في القانون المدني: الغاية والأسباب"، تاريخ الزيارة: 2019/6/2، https://www.law-arab.com/2015/02/Statutory-limitations-civil-law.html.

4- توثيق تقرير صادر عن جهة معينة:

اسم الجهة المصدرة للتقرير، اسم التقرير، مكان صدوره، سنة صدوره، رقم الصفحة.

5- توثيق رسالة جامعية:

اسم المؤلف، عنوان الرسالة **عريض**، نوعها بين قوسين (ماجستير أو دكتوراه)، اسم الجامعة، دولة الجامعة، السنة، رقم الصفحة. وإن لم تكن منشورة يشار إليها بين قوسين (غير منشورة).

6- توثيق حكم قضائي:

اسم المحكمة، نوعها (تمييز، نقض، ابتدائية----)، نوع الحكم (جزاء، حقوق----)، رقم الحكم، سنة صدوره.

7- توثيق تشريع:

اسم القانون، دولة الإصدار، رقم القانون، سنة صدوره.

ج- نماذج توثيق المراجع الأجنبية:

تقبل المجلة التوثيق باللغة الإنجليزية بأحد أسلوبين؛ إما OSCOLA أو The Bluebook، على أن يلتزم الباحث الأسلوب المتبع في البحث كاملًا، ويمكن الاطلاع على آخر إصدار متوفر من خلال الرابط:

OSCOLA: https://www.law.ox.ac.uk/research-subject-groups/publications/oscola
The Bluebook: https://www.legalbluebook.com

د- نماذج التوثيق في الأبحاث المكتوبة باللغة الفرنسية:

- يتبع الباحث أحد أساليب التوثيق المعتمدة في كتابة الأبحاث القانونية باللغة الفرنسية، على أن يلتزمه في كامل البحث.
- يفضل اتباع أسلوب Turabian Style المشتق من: The Chicago Manual of Style، الذي صمم خصيصًا لذلك، وهو الأقرب شبهًا بأساليب التوثيق في المجلة، ويمكن مطالعة دليل الأسلوب وتحميله من خلال الرابط:

Turabian 7 guide: https://library.stritch.edu/getmedia/3cb84140-2b6b-4afe-b926-809a72d43ce8/Turabian7Guide

خامسًا: المراجع

- تبدأ قائمة المراجع بذكر المراجع العربية ثم الأجنبية (متبوعة برومنة المراجع العربية Transliteration في قائمة مستقلة).
- تصنّف وتقسم المراجع بحسب طبيعتها (الكتب – المقالات – التقارير – القوانين والأحكام – المواقع الإلكترونية).
- يتم ترتيب المراجع ابتداء باسم العائلة وفق ترتيب ألفبائي في كل قسم من أقسام القائمة، مع حذف أرقام الصفحات من قائمة المراجع.
- تكتب بيانات رومنة المرجع العربي بنفس ترتيبها في المراجع العربية، مع استبدال الخط العريض (bold) المستخدم في العربية بالمائل *Italic* في نظيره باللغات اللاتينية؛ بحسب **دليل الرومنة المرفق.**
- يراعى ترتيب بيانات المراجع الأجنبية والمرومنة ابتداءً باسم عائلة المؤلف الأول، وفق ترتيب ألفبائي اللاتيني.

مثال:

المراجع

أولًا: العربية

الكتب:

- .....

المقالات:

- .....

التقارير:

- .....

القوانين والأحكام:

- .....

المواقع الإلكترونية:

- .....

ثانيًا: الأجنبية

المراجع المرومنة

دليل الرومنة: في الرابط المدرج هنا..... دليل الرومنة الخاص بدار نشر جامعة قطر.

ملاحظة: تدرج قائمة المراجع المرومنة بعد المراجع الأجنبية تحت عنوان: References، مع مراعاة اتباع النسق المذكور في المراجع الأجنبية من حيث الترتيب والتنسيق.

كما يمكنكم مشاهدة تسجيل لورشة حول كيفية الرومنة، تم تنظيمها من قبل مكتب نائب رئيس الجامعة للبحث والدراسات العليا بجامعة قطر، والمتاحة على الرابط التالي: https://echo360.org.uk/media/3100ec2e-e0a3-4995-b143-2d02c0b289a8/public

1. أخلاقيات النشر العلمي

أخلاقيات النشر بالمجلة

تلتزم المجلة الدولية للقانون بالحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية لجميع الأطراف المشاركة في عملية النشر في مجلة علمية محكمة، وتتمثل هذه الأطراف في كل من المؤلف، ومحرر المجلة، والمراجع، والمحكّم، والناشر.

تستند أخلاقيات النشر الخاصة بالمجلة الدولية للقانون، داخليًا وخارجيًا، إلى مدونة قواعد السلوك الخاصة بلجنة أخلاقيات النشر (**COPE**) والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات لمحرري المجلات (مارس 2011)، كما تلتزم بمدونة قواعد السلوك لناشري المجلات (مارس 2011).

- مدونة قواعد السلوك وإرشادات أفضل الممارسات لمحرري المجلة (مارس 2011) (https://publicationethics.org/files/Code_of_conduct_for_journal_editors_Mar11.pdf).
- المبادئ التوجيهية الأخلاقية للمحكمين (سبتمبر 2017): https://publicationethics.org/files/cope-ethical-guidelines-peer-reviewers-v2_0.pdf)
- دليل موجز للتحرير الأخلاقي للمحررين الجدد (يناير 2016). (https://publicationethics.org/files/A_Short_Guide_to_Ethical_Editing.pdf)
- مبادئ الشفافية وأفضل الممارسات في النشر العلمي: https://publicationethics.org/resources/guidelines-new/principles-transparency-and-best-practice-scholarly-publishing (2019)
- والممارسات الأساسية: https://publicationethics.org/core-practices)

عند تقديم مقال إلى المجلة الدولية للقانون يوافق المؤلف (المؤلفون) على الالتزام بأخلاقيات النشر المذكورة أعلاه والتي حددتها لجنة أخلاقيات النشر (**COPE**).

مسؤوليات المحرر

تحمّل المسؤولية:

محررو المجلة الدولية للقانون مسؤولون عن تحديد المقالات التي يصلح نشرها في المجلة من ضمن المقالات المقدمة. يجب أن يسترشد المحرر بسياسات هيئة تحرير المجلة ويكون مقيدًا بهذه المتطلبات القانونية، كما يتعيّن عليه اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالتشهير وانتهاك حقوق النشر والانتحال الأدبي. يجوز للمحرر التشاور مع المحررين أو المراجعين والمحكمين الآخرين في اتخاذ هذا القرار.

الحياد والموضوعية:

تتم عملية التحكيم وقرار النشر بناء على المحتوى العلمي والفكري بغض النظر عن العرق أو الجنس أو المعتقدات الدينية أو الأصل العرقي أو الجنسية أو الفلسفة السياسية للمؤلف.

السرية:

لا يجوز للمحررين وموظفي التحرير الكشف عن أي معلومات حول المقالات المقدمة إلى أي شخص آخر بخلاف المؤلف(ين) والمحكمين المحتملين، ومستشاري التحرير الآخرين، والناشر وبحسب ما يقتضي الأمر.

النزاهة والتعامل العادل:

يجب على المحررين التأكد من نزاهة عملية التحكيم. على هذا النحو، يتعين على المحررين عدم الكشف عن هوية المؤلفين للمحكمين، أو هوية المحكمين للمؤلفين.

الإفصاح وتضارب المصالح:

لا يجوز استخدام المواد غير المنشورة التي تم الكشف والإفصاح عنها تم تقديمها للنشر في بحث خاص للمحرر دون موافقة كتابية من المؤلف. ينبغي الحفاظ على سرية المعلومات أو الأفكار التي تم الحصول عليها من خلال التحكيم ولن يتم استخدامها لتحقيق منفعة شخصية. على المحررين اتخاذ قرارات نزيهة وغير متحيزة، بغض النظر عن الاعتبارات التجارية، كما يجب عليهم ضمان عملية تحكيم موضوعية ونزيهة. يجب على المحررين الامتناع (على سبيل المثال، أن يطلبوا من محرر مشارك أو عضو آخر في هيئة التحرير المراجعة والنظر في النصوص والمقالات المقدمة بدلًا منهم) عن النظر في المقالات البحثية التي تكون لديهم فيها تضارب في المصالح ناتجًا عن علاقات تنافسية أو تعاونية أو علاقات أو اتصالات أخرى مع أي من المؤلفين أو الشركات أو (ربما) المؤسسات المرتبطة بالمقالات أو الأبحاث. يطلب المحررون من جميع المساهمين الكشف عن أية مصالح متنافسة ذات صلة ويتم والعمل على التصحيحات في حال تم الكشف عن أي مصالح متنافسة بعد النشر. وإذا لزم الأمر، يتم اتخاذ إجراءات مناسبة أخرى، مثل نشر سحب للمقالة أو التعبير عن القلق.

المشاركة والتعاون في عمليات البحث والتقصي:

على محرري المجلة الحفاظ على نزاهة المقالات المنشورة عن طريق عمل التصحيحات الضرورية أو رفض وسحب المقال عند الحاجة وتحري البحث عند الاشتباه في سوء الاستخدام في النشر. ويجب على المحررين تَفَحّص سوء الاستخدام في مجال التحكيم والتحرير. كما يتعيّن على المحرر اتخاذ التدابير المناسبة عندما يتم تقديم شكاوى متصلة بأخلاقيات النشر تتعلق بنص أو ورقة منشورة. ستشمل هذه التدابير بشكل عام الاتصال بمؤلف المقالة أو الورقة ومنحه معلومات وتوضيحات حول الشكوى أو الادعاءات المقدمة، قد يتضمن ذلك أيضًا اتصالات أخرى بالمؤسسات والهيئات البحثية ذات الصلة، وإذا تم تأييد الشكوى، يتم نشر التصحيح أو التراجع أو التعبير عن القلق أو ملاحظة أخرى قد تكون ذات صلة. يجب النظر في كل الممارسات الغير الأخلاقية المتعلقة بالنشر التي يتم الإبلاغ عنها، حتى لو تم اكتشافها بعد سنوات من النشر.

كشف السرقة الأدبية

يُعتبر منع وتلافي الانتحال والسرقة الأدبية أمرًا ضروريًا من أجل ضمان تحقيق النزاهة العلمية والأكاديمية. ومن ثم، تستخدم المجلة الدولية للقانون برنامج iThenticate للكشف عن السرقات الأدبية والحيلولة دونها.

في حالة ثبوت السرقة الأدبية وإساءة استخدام المقالات المنشورة و / أو التوزيع غير القانوني للأوراق البحثية، تتخذ المجلة على الفور الإجراءات اللازمة للتحكم في أي ممارسة غير أخلاقية ومنعها.

مسؤوليات المحكّمين

المساهمة في القرارات التحريرية:

تساهم عملية التحكيم بمساعدة المحرر في اتخاذ القرارات التحريرية، كما تساعد المؤلف في تحسين الورقة البحثية من خلال الاستفادة من التعليقات التحريرية المقدمة.

السرعة:

في حال شعر المحكم أنه غير مؤهل أو مناسب لمراجعة البحث المرسل أو إن كان يعلم أنه لا يستطيع تحكيم المقالة بالوقت المحدد، عليه إخطار المحرر وإعفاء نفسه من المراجعة.

الالتزام بالسرية:

تعتبر الأبحاث التي تخضع للتحكيم مستندات ووثائق سرية ويجب التعامل معها على هذا النحو. فهي تتضمن معلومات وأفكار لم تنشر بعد ويجب عدم عرضها أو مناقشتها مع الآخرين إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة. ولا يجوز أن تتم مشاركة البحث أو محتواه مع أي طرف آخر أو استخدامه لتحقيق منفعة شخصية.

الموضوعية:

على المحكم التعامل مع عملية التحكيم بموضوعية. النقد الشخصي للمؤلف غير مقبول. كما يجب على المحكم التعبير عن آرائه بوضوح ومنح الحجج الداعمة.

إقرار المصادر:

على المحكم تحديد الأعمال المنشورة ذات الصلة والتي لم يتم الاستشهاد بها من قبل المؤلف/ين. كما يجب أن تكون أي فكرة أو حجة منشورة مسبقًا مصحوبة بالاقتباس والاستشهاد المناسب. كما يجب على المحكم أيضًا لفت انتباه محرر المجلة إلى أي تشابه أو تداخل جوهري بين المقالة قيد الدراسة وأي ورقة منشورة أخرى لديهم معرفة شخصية بها.

الإفصاح وتضارب المصالح:

يجب الحفاظ على سرية المعلومات أو الأفكار التي تم الحصول عليها من خلال التحكيم وعدم استخدامها لتحقيق أي منفعة شخصية. على المحكمين أن يتنحوا عن تحكيم المقالات البحثية التي لديهم تضارب في المصالح ناتج عن علاقات أو صلات تنافسية أو تعاونية أو أخرى مع أي من المؤلفين أو الشركات أو المؤسسات المرتبطة.

مسؤوليات هيئة التحرير

يشرف أعضاء هيئة التحرير على عملية تحكيم المجلة، بما في ذلك تقييم المقالات والورقات البحثية المقدمة واختيار المحكمين وتقييم ملاحظاتهم واتخاذ القرارات التحريرية. كما يشاركون في تطوير السياسات والمعايير الأخلاقية للمجلة والعمل على تعزيز مهمتها لتوفير الموارد والدعم والمشورة للباحثين في بداية رحلتهم من الكتابة إلى نشر أوراقهم العلمية، وفي نفس الوقت إتاحة الوصول الحر إلى البحث العلمي للجمهور.

مسؤوليات المؤلف

معايير الطرح:

يجب على المؤلفين تقديم نتائج ومخرجات ورقاتهم البحثية بوضوح ونزاهة ودون تلفيق أو تلاعب بالبيانات. كما يتعين عليهم وصف منهجياتهم بوضوح ودون لبس حتى يتمكن الآخرون من تأكيد النتائج التي توصلوا إليها.

الأصالة والسرقة الأدبية:

يجب على المؤلفين التوقيع على "نموذج إقرار المؤلف" والالتزام بمتطلبات النشر بأن العمل المقدم أصلي وغير مسروق ولم يتم نشره في أي مكان آخر. العبارات الاحتيالية أو غير الدقيقة عن قصد تشكل سلوكًا غير أخلاقي وغير مقبول. إذا استخدم المؤلفون عمل و / أو عبارات الآخرين، فهذا يعني أنه قد تم الاستشهاد به أو اقتباسه بشكل مناسب ويعكس بدقة مساهمات الأفراد في العمل وبياناته. تحتفظ المجلة الدولية للقانون بالحق في رفض الأوراق التي يعتقد المحررون أنها مسروقة من مصادر أخرى، بما في ذلك العمل السابق للمؤلف.

في حالة إثبات السرقة الأدبية وإساءة استخدام المقالات المنشورة و / أو التوزيع غير القانوني للأوراق البحثية، فإن المجلة تكون حريصة للغاية لاتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة لمنع مثل هذا الإجراء غير الأخلاقي.

الوصول إلى البيانات والاحتفاظ بها:

قد يُطلب من المؤلفين تقديم البيانات الأولية للأوراق البحثية بغرض التحكيم، ويجب على أي حال الاستعداد للاحتفاظ بهذه البيانات لفترة معقولة بعد النشر.

المبادئ الأخلاقية:

يجب على المؤلفين تقديم الأوراق البحثية التي تم فيها مراعاة الأخلاقيات وقواعد السلوك المهني والتي تتوافق مع جميع التشريعات والضوابط ذات الصلة. يجب على المؤلفين الحصول على الموافقات الأخلاقية اللازمة من المؤسسات والأفراد المشاركين في البحث.

الإفصاح وتضارب المصالح:

يجب على جميع المؤلفين الكشف في ورقاتهم البحثية عن أي تضارب مالي أو جوهري آخر في المصالح قد يُفسر على أنه يؤثر على نتائج أو مخرجات أو تأويلات أبحاثهم. كما ينبغي الكشف عن جميع مصادر الدعم المالي للمشروع المقدم.

تأليف الورقة البحثية:

يجب أن يقتصر (حق) التأليف على أولئك الذين قدموا مساهمة كبيرة في تصور الدراسة المقدمة أو تصميمها أو تنفيذها أو تفسيرها. يجب إدراج جميع الأشخاص الذين قدموا مساهمات مهمة كمؤلفين مشاركين. إذا كان هناك أشخاص آخرون شاركوا في جوانب مهمة معينة من المشروع البحثي، فيجب الاعتراف بهم أو إدراجهم كمساهمين. يجب أن يتأكد المؤلف المناسب من تضمين جميع المؤلفين المشاركين المناسبين في الورقة، وأن جميع المؤلفين المشاركين قد اطلعوا على النسخة النهائية من الورقة ووافقوا على تقديمها للنشر.

منشورات متعددة أو زائدة عن الحاجة أو متزامنة:

بصفة عامة، لا يجوز للمؤلف نشر الأبحاث التي تصف أساسا نفس البحث في أكثر من مجلة واحدة. يعتبر تقديم نفس الورقة لأكثر من مجلة في وقت واحد سلوك نشر غير أخلاقي وممارسة غير مقبولة.

الأخطاء الجوهرية في الأعمال المنشورة:

عندما يكتشف المؤلف خطأً كبيرًا أو عدم دقة في عمله المنشور، فمن واجب المؤلف إخطار محرر المجلة أو الناشر على الفور والتعاون مع المحرر لسحب الورقة أو تصحيحها. إذا علم المحرر أو الناشر من طرف ثالث أن العمل المنشور يحتوي على خطأ جوهري، فمن واجب المؤلف التراجع أو تصحيح الورقة على الفور أو تقديم دليل للمحرر على صحة الورقة الأصلية.

مسؤوليات الناشر

تطلب كلية القانون بجامعة قطر، بصفتها الكيان الإداري المسؤول عن المجلة الدولية للقانون، ودار نشر جامعة قطر بصفتها الناشر، من المحررين الالتزام بمدونة قواعد السلوك للمحررين. تقدم دار نشر جامعة قطر الدعم العملي المناسب للمحررين حتى يتمكنوا من الامتثال لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالمجلة. تحدد الدار العلاقة بين الناشر والمحرر والأطراف الأخرى في العقد، وتحترم الخصوصية (على سبيل المثال، خصوصية المشاركين في البحث، والمؤلفين، والمحكمين)، كما تحمي الملكية الفكرية وحقوق النشر، وتعزز الاستقلالية التحريرية.

يعمل الناشر مع محرري المجلة لوضع السياسات والضوابط المحددة بشكل مناسب. كما يهدف الناشر إلى تلبية هذه الضوابط، لا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- الاستقلالية التحريرية،
- أخلاقيات البحث، بما في ذلك السرية والموافقة والمتطلبات الخاصة بالبحوث البشرية والحيوانية،
- التأليف،

- الشفافية والنزاهة (على سبيل المثال، تضارب المصالح، وتمويل البحوث، ومعايير الإبلاغ،
- التحكيم ودور فريق التحرير إلى جانب دور رئيس تحرير المجلة،
- التظلمات والشكاوى.

يعمل الناشر مع محرري المجلة من أجل:

- التعريف بسياسات وضوابط المجلة (للمؤلفين والقراء والمحكمين وغيرهم)،
- مراجعة سياسات المجلة بشكل دوري ، لا سيما فيما يتعلق بالتوصيات الجديدة من مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمحررين وإرشادات أفضل الممارسات،
- المحافظة على نزاهة ومصداقية السجل الأكاديمي.
- مساعدة الأطراف (على سبيل المثال، المؤسسات، وممولي المنح، والهيئات الإدارية) المسؤولة عن التحقيق في البحوث المشتبه بها والممارسات التي تخرق قواعد سلوك النشر، وحيثما أمكن، تسهيل حل هذه المسائل،
- نشر التصحيحات والتوضيحات والمراجعات والورقات التي يتم سحبها أو التراجع عن نشرها،
- ونشر المحتوى في الوقت المحدد أو المتفق عليه.

2. إجراءات التحكيم

يعدّ التحكيم العلمي أو نظام مراجعة النظراء للأبحاث ركيزة من ركائز عملية النشر؛ حيث ترتقي بمستوى الأبحاث التي تنشرها المجلة. ويهدف التحكيم العلمي إلى انتقاء الأبحاث الصالحة التي تتمتع بجودة علمية.
كمجلة محكّمة تحكيمًا علميًا مزدوجًا، تتحقق فيه ضمانات السرية؛ فإننا نعتمد على ملاحظات الخبراء من المحكّمين/المراجعين لنضمن جودة الأبحاث المنشورة. ترسل ملاحظات المحكّمين وتوصياتهم إلى المؤلفين؛ لضمان أعلى مستويات الجودة في البحث والنشر.

التقييم الأولي

يتم فحص جميع المقالات الجديدة للتأكد من اكتمالها والتزامها بدليل المؤلفين. ثم يتم تقييم تلك التي تم اجتيازها مرحلة التقييم الأولي من قبل رئيس التحرير وهيئة التحرير للنظر في ارسالها الى التحكيم. عادةً ما يتم إبلاغ مؤلفي المقالات المرفوضة في مرحلة التقييم الأولي في غضون شهر واحد من الاستلام.

مرحلة التحكيم

وفقًا لسياستنا، يتم طلب تقييم كل ورقة بحثية من اثنين من المحكّمين المستقلين.

ويمكن للمحكّمين إما قبول البحث دون أي تعديل، أو قبول البحث مع بعض تعديلات طفيفة، أو قبول البحث مع تعديلات جوهرية، أو رفض البحث.

يتم اختيار المحكمين من قبل هيئة التحرير ولا يتم الإفصاح عن أسماء المحكّمين للمؤلفين. كما يتم حجب بيانات المحكم لضمان نزاهة عملية التحكيم وتقديم مراجعات موضوعية ونقدية وشفافة ونزيهة.

يُطلب من المحكمين تقديم تعليقات مجهولة إلى المؤلف، كما أن لديهم الخيار بتقديم تعليقات سرية إلى المحرر. في حال تناقض آراء وتقارير المحكمين، أو عند تأخر التقرير دون داع، يتم طلب رأي محكم ثالث. تستغرق عملية التحكيم الثنائي حوالي شهرين، بحسب توفر المحكمين.

تستلزم قرارات المراجعة من المؤلفين العمل على تنقيح بحثهم وتحديثه بناءً على تعليقات المحكمين. ويتم منح المؤلفين مهلة حوالي أسبوع أو أسبوعين للقيام بالتعديلات المطلوبة. وفي حال كانت التعديلات جوهرية يمنح المؤلف مدة أطول قد تصل الى حدود الشهر الى شهر ونصف. يحتفظ رئيس التحرير والهيئة الاستشارية للمجلة بالتوصية النهائية بخصوص قبول النشر أو رفضه على ضوء توصية وآراء المحكمين، ويتم اخطار المؤلف بالقرار النهائي خلال فترة تتراوح ما بين الشهرين الى ستة أشهر كحد أقصى من تاريخ تقديم طلب النشر.

دور المحكمين

تستلزم مسؤولية ومهمة تحكيم المقالات وقتًا طويلًا، لذلك فإن هيئة التحرير والمؤلفين وقراء المجلة الدولية للقانون يقدرون استعدادكم لقبول هذه المسؤولية وتفانيكم. تلتزم المجلة الدولية للقانون بتحكيم علمي مزدوج سريع وسري وعادل، ولذلك تطلب تعليقات موضوعية ودقيقة ويجب الالتزام بالفترة الزمنية المحدودة للتحكيم والتي تتراوح ما بين عشرة أيام الى أسبوعين. ويعتمد الحفاظ على مكانة المجلة الدولية للقانون كمجلة علمية تنشر مقالات ذات جودة عالية على التحكيم الموضوعي والعادل.

اختيار المحكمين

يعتبر اختيار المحكمين أمرًا بالغ الأهمية في عملية النشر، ونستند في اختيارنا على معايير عديدة، تشمل الخبرة، والسمعة، والتوصيات الخاصة بخبرة المحكم، ومعرفتنا المسبقة بشخصية المحكم.

يتعين على المحكّم التعليق على جودة البحث وتحليل النتائج وتقييم مدى صحتها، فضلًا عن تقييم أهمية العمل بالنسبة لمجال التخصص.

تقديم تقرير التحكيم عبر نظام المجلات المفتوحة (OJS)

تستخدم الدار نظام التحكيم والتحرير الإلكتروني من خلال نظام المجلات المفتوحة (Open Journal Systems) الذي يُتيح مواد تدريبية مجانية متاحة عبر الإنترنت حول كيفية أن تصبح مراجعًا.

على المحكم أن يقوم أولًا بتنزيل نموذج التحكيم المتاح على لوحة معلومات المحكم، ثم تعبئة النموذج على ضوء قراءته للمقالة، وبعدها تحميل النموذج مع أي ملفات إضافية كنفس ملف المقالة بخاصية تتبع التغييرات أو التعليقات.

يتعين أن يتضمن تقرير التحكيم ملاحظات مفصلة حول النقاط الأربع التالية:

1) الجودة العلمية: جودة البحث وعمقه، أصالة البحث، بما في ذلك تضمنه أفكار جديدة وإبداعية، ووجاهة الحجة.
2) الجودة الأدبية: أسلوب الكتابة، وتنظيم الأفكار، ويشمل تنظيم الفقرات ووضوح الأسلوب وسهولة السرد.
3) استخدام الهوامش: ويشمل عدم الإفراط أو التفريط في المراجع، حداثة المصادر وتنوعها، مدى صلة الهوامش بالنص.

4) الفائدة لتطور التخصص ولجمهور القرّاء.

سرعة التحكيم:

في حال شعر المحكم أنه غير مؤهل أو مناسب لمراجعة البحث المرسل أو إن كان يعلم أنه لا يستطيع تحكيم المقالة بالوقت المحدد، عليه إخطار المحرر وإعفاء نفسه من المراجعة.

الالتزام بالسرية:

تعتبر الأبحاث التي تخضع للتحكيم مستندات ووثائق سرية ويجب التعامل معها على هذا النحو. فهي تتضمن معلومات وأفكار لم تنشر بعد ويجب عدم عرضها أو مناقشتها مع الآخرين إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة. ولا يجوز أن تتم مشاركة البحث أو محتواه مع أي طرف آخر أو استخدامه لتحقيق منفعة شخصية.

الموضوعية:

على المحكم التعامل مع عملية التحكيم بموضوعية. النقد الشخصي للمؤلف غير مقبول. كما يجب على المحكم التعبير عن آرائه بوضوح ومنح الحجج الداعمة.

إقرار المصادر:

على المحكم تحديد الأعمال المنشورة ذات الصلة والتي لم يتم الاستشهاد بها من قبل المؤلف/ين. كما يجب أن تكون أي فكرة أو حجة منشورة مسبقًا مصحوبة بالاقتباس والاستشهاد المناسب. كما يجب على المحكم أيضًا لفت انتباه محرر المجلة إلى أي تشابه أو تداخل جوهري بين المقالة قيد الدراسة وأي ورقة منشورة أخرى لديهم معرفة شخصية بها.

تضارب المصالح وحق الرفض:

يتوقع من المراجعين رفض تحكيم الأبحاث التي لديهم فيها تضارب في المصالح ناتج عن علاقات أو صلات تنافسية أو تعاونية أو أي حالات أخرى ذات الصلة مع أي من المؤلفين أو الشركات أو المؤسسات المرتبطة بالأبحاث. فعلى المحكمين الذين يشعرون عدم القدرة على الموضوعية في التحكيم رفض الدعوة لتحكيم البحث.

التعامل مع المشكلات الأخلاقية أثناء المراجعة

قد تكتشف أحيانًا أثناء المراجعة بعض الانتهاكات الأخلاقية الجوهرية. فقد تتعرف على معظم أو كل البحث، نظرًا لأنه خضع للنشر من قبل بواسطة نفس المؤلف. ومن ناحية أخرى، قد تكتشف أنه قد تم نسخ النص أو الأفكار دون إذن أو اقتباس مناسب من أعمال لكتاب آخرين.

في حالة الاشتباه في ازدواجية النشر أو الانتحال الأدبي (السرقة الأدبية/الفكرية)، فعليك الحصول على نسخة من العمل الأصلي ومقارنتها بدقة للتأكد من شكوكك الأولية. ومن ثَم يتعين عليك الاتصال بنا بشكل سري وخاص لمناقشة المشكلة.

تتبع دار نشر جامعة قطر مدونة لجنة أخلاقيات النشر (COPE) لقواعد السلوك، وخطتها لتسوية حالات سوء السلوك المشتبه بها.

3. الوصول الحر

تعد مشاركة نتائج البحوث مكونًا مهمًا في عملية البحث العلمي، فلا يمكن تقدم البحث العلمي إلا بمشاركة النتائج، ولا يمكن استغلال قيمة الاستثمار في البحث إلا من خلال مشاركة الأبحاث على النطاق الواسع. فالمقالات المنشورة بخاصية الوصول الحر **(Open Access)** هي مجانية لجميع القراء المهتمين، ولا يتم وضع أي حواجز مالية أو حقوق نشر بين القراء والمقالات من قبل الناشرين.

وعليه، توفر المجلة الدولية للقانون وصولًا حرًا، مما يعني أن جميع محتوياتها متاحة مجانًا للمستخدم بما في ذلك للمؤسسات. يُسمح للمستخدمين بقراءة النصوص الكاملة للمقالات أو تنزيلها أو نسخها أو توزيعها أو طباعتها أو البحث عنها أو ربطها، أو استخدامها لأي غرض قانوني آخر، دون طلب إذن مسبق من الناشر أو المؤلف طالما أنهم يستشهدون بذلك كمصدر.

تشمل مزايا الوصول الحر المفتوح بالنسبة الى المؤلفين ما يلي:

- وصول مجاني لجميع المستخدمين في جميع أنحاء العالم
- يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر لعملهم
- زيادة الإتاحة والقراء
- سرعة النشر
- لا قيود مكانية على النشر

النشر المجاني

لا تفرض المجلة الدولية للقانون أية رسوم عند تقديم المقالات حتى نشرها، فجميع عمليات نشر المقالات مجانية.

4. حقوق النشر

توفر المجلة الدولية للقانون وصولًا حرًا الكترونيا إلى محتواها، بناءً على مبدأ أن إتاحة الأبحاث مجانًا للقراء، يدعم التبادل العلمي على نطاق عالمي واسع.

المجلة الدولية للقانون هي مجلة ذات وصول حر، مما يعني أن جميع محتوياتها متاحة مجانًا للمستخدم بما في ذلك للمؤسسات. يُسمح للمستخدمين بقراءة النصوص الكاملة للمقالات أو تنزيلها أو نسخها أو توزيعها أو طباعتها أو البحث عنها أو ربطها، أو استخدامها لأي غرض قانوني آخر، دون طلب إذن مسبق من الناشر أو المؤلف طالما أنهم يستشهدون بذلك كمصدر.

عند تقديم العمل للنشر، يمنح المؤلف (المؤلفون) المجلة ودار نشر جامعة قطر ترخيصًا للنشر، بما في ذلك عرض المحتوى وتخزينه ونسخه وإعادة استخدامه وفقًا لشروط رخصة Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. هذا يعني أن المؤلف (المؤلفون) يحتفظون بحقوق الطبع والنشر، ولكن ممكن تنزيل ونسخ المحتوى مجانًا، وتوزيعه، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف. للاطلاع على الشروط الكاملة لهذه الرخصة يرجى اتباع هذا الرابط

لا ينطبق هذا الترخيص على مواد نشر لجهات خارجية تمنع النسخ بموجب إشعار حقوق النشر الخاصة بها، إلا إذا كان الطرف الثالث خاضعًا أيضًا لترخيص مشاع إبداعي CC-BY مشابه، أو ترخيص متساوي. ويجب على المؤلف (المؤلفون) الامتثال لأي إشعار لحقوق النشر التابعة للجهات الخارجية.

يمكن للمؤلفين أيضًا إعادة استخدام معلومات الملخص والاستشهاد (مثل العنوان واسم المؤلف وتواريخ النشر) لمقالهم في أي مكان وفي أي وقت بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي مثل Facebook والمدونات وTwitter ، بشرط أن يتم تضمين رابط الرجوع إلى المقالة الموجودة على موقع المجلة.

5. الأرشفة

تتم أرشفة المجلة من خلال مستودع PKP OJS، LOCKSS وQSpace المبني على برنامج DSpace.